الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/33/332
26 October 1978
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH
RUSSIAN/SPANISH

الدورة الثالثة والثلاثون
البند ١٤ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

الاستخدام السلمي للطاقة النووية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الصفحة
أولا ـ المقدمة	٣
ثانيا ـ الردود الواردة من الحكومات	٤
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٤
الارجنتين	٥
اسبانيا	٥
استراليا	٦
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)	٦
ايرلندا	٧
ايطاليا	٨
بربادوس	٩
البرتغال	٩
بلجيكا	٩

Digitized by UN Library Geneva

المحتويات (تابع)

الصفحة

بولندا ١٠
ترينيداد وتوباغو ١١
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ١١
جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ١٢
الجمهورية الديمقراطية الالمانية ١٢
الدانمرك ١٣
رومانيا ١٤
السويد ١٦
سيشيل ١٦
فرنسا ١٦
فنلندا ١٧
لكسمبرغ ١٩
مصر ١٩
المكسيك ٢٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ٢٠
النرويج ٢١
النمسا ٢١
الهند ٢٢
هولندا ٢٢
الولايات المتحدة الامريكية ٢٤
اليابان ٢٥
يوغوسلافيا ٢٦

Digitized by UN Library Geneva

أولا - المقدمة

١ - قامت الجمعية العامة بقرارها ٣٢/٥٠ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، المتعلق بالاستخدام السلمي للطاقة النووية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في جملة أمور، بدعوة جميع الدول الى النظر في أمر الدعوة الى عقد مؤتمر دولي أو مؤتمرات دولية، في مرحلة مناسبة، تحت رعاية منظومة الأمم المتحدة، بهدف تعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية وفقا لأهداف ذلك القرار. وفضلا عن ذلك رجت من الامين العام أن يدعو جميع الدول الى موافاته بوجهات نظرها وملاحظاتها واقتراحاتها بشأن هذا المؤتمر، وأن يقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية في دورتها الثالثة والثلاثين.

٢ - وعملا بطلب الجمعية العامة بعث الامين العام بمذكرة شفوية مؤرخة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٨ الى جميع الدول الاعضاء داعيا اياها الى تقديم وجهات نظرها وملاحظاتها واقتراحاتها بشأن عقد هذا المؤتمر. وقد تلقى الامين العام ٣٢ ردا حتى ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨. وجدير بالملاحظة ان هذه الردود لا تمثل الا نسبة محدودة من أعضاء الامم المتحدة وأن مسألة عقد هذا المؤتمر لم تتناولها بالتحديد جميع هذه الردود. وترد هذه الردود في الفرع الثاني من هذه الوثيقة. كذلك يجدر بالملاحظة انه قد ورد في هذه الردود عدد من الاشارات الى أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الجارية منها والمزمع القيام بها بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

٣ - ويرى الأمين العام، ان من الصعب استخلاص أية نتائج قاطعة على أساس ما تلقاه من ردود. لذا فان المعلومات الواردة في الفرع الثاني من هذه الوثيقة تعرض على الجمعية العامة للنظر فيها لاتخاذ أى اجراء آخر قد تراه ضروريا.

Digitized by UN Library Geneva

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[١٠ آب/أغسطس ١٩٧٨]
[الاصل : بالروسية]

١ - يتعاون الاتحاد السوفياتي ، كما هو معروف على نطاق واسع ، تعاونا نشطا ومثمرا مع كثير من البلدان في مجال استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية . وقد أعلنت الحكومة السوفياتية مرارا وتكرارا استعدادها لمواصلة تنمية هذا التعاون كيما تعزز فوائد استخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب وقضية صيانة السلم والصحة والرفاه في جميع انحاء العالم .

٢ - ونود ، في هذا الصدد ، أن نشير الى أن ل . ا . بريجنيف ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ورئيس هيئة رئاسة مجلس السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي ، قال مؤكدا ، في رسالته الى الوفود في الدورة الحادية والعشرين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية :

"ان بلدنا ، الذى يستخدم الطاقة الذرية على نطاق واسع في أغراض خلاقة ، على استعداد لتقاسم ثروته من الخبرة والمعرفة العلمية والتكنولوجية في هذا الميدان لتعزيز وزيادة تقدم الجنس البشرى . وان الاتحاد السوفياتي ، في دعوته الى تنمية استخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية ، مصمم تصميما حازما ، هو ودول أخرى ، على أن يعزز بكل السبل الممكنة النظام الدولي لمنع انتشار الاسلحة النووية . ولابد من عمل كل ما يمكن عمله لضمان عدم تحول التبادل الدولي للتكنولوجيا النووية ، الذى يسفر عن ايجاد امكانات نووية علمية وتقنية وصناعية في كثير من البلدان ، الى وسيلة لانتشار الاسلحة النووية " .

٣ - ويسترشد الاتحاد السوفياتي أيضا بالمبادئ الآنفة الذكر فيما يتبعه من نهج في النظر في مسألة عقد مؤتمر دولي لتعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية .

٤ - ولاننا ننطلق من كون جميع جوانب المشاكل المتصلة باستخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية تعالج ، في منظومة الأمم المتحدة ، من قبل وكالة متخصصة لها ، وفقا لنظامها الاساسي ، اختصاص وسلطة في مثل هذه الامور ، الا وهي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لذا ، فاننا نرى أنه سيكون من المنطقي والمستصوب للغاية أن تسند الى الوكالة أيضا جميع الاعمال العملية التي ينطوى عليها الاعداد لمثل هذا المؤتمر وعقده . فالوكالة الدولية للطاقة الذرية لديها الجهاز

Digitized by UN Library Geneva

التنظيمي المناسب لهذا الغرض ولديها أيضا ثروة من الخبرة في مجال عقد المؤتمرات الدولية المتعلقة باستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية • ويكفي في هذا الصدد أن نشير الى نجاح الوكالة في ايار/مايو ١٩٧٧ في عقد مؤتمر في سالزبورغ ، بالنمسا ، معني بالطاقة الكهربائية النووية ودورتها الوقودية ، وهو المؤتمر الذى أثار اهتماما واسع النطاق في كثير من البلدان ، سواء كانت بلدانا متقدمة في المجال الذرى أو بلدانا نامية •

٥ — وفي الوقت نفسه ، ينبغي ، لدى بحث مسألة مدى استصواب عقد مؤتمر ، في مرحلة ما ، عن التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية ، أن يوضع في الاعتبار أيضا أن العمل يجرى حاليا في البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووى وأن هذا العمل يشترك فيه متخصصون كثيرون في المجال النووى • ومن الطبيعي أن يتم تحليل التوصيات والنتائج التي قد توضع بعد الانتهاء من التقييم وأن تدرس بعناية بغية ايجاد الطرق المثلى للتعاون في المجال النووى •

الأرجنتين

[٩ آب/أغسطس ١٩٧٨]
[الاصل : بالاسبانية]

١ — ترى حكومة الارجنتين انه ينبغي ان تؤكد من جديد المبادئ الواردة في الفقرة ١ من منطوق القرار ٣٢/٥٠ • أما فيما يتعلق بالفقرة ٤ من القرار نفسه فانها تقترح امكان عقد مؤتمر أولي تحت رعاية الامم المتحدة التي يكون عليها ان تحدد تاريخ انعقاده •

٢ — وبالاشارة الى البيان الذى القاه السيد ايكلوند المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوم ١ حزيران/يونيه الماضي أثناء انعقاد الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح والذى جاء فيه أن مؤتمر سالسبورغ الذى سيعقد عام ١٩٨١ بشأن الطاقة النووية ودورة الوقود يمكن أن يخدم مقاصد القرار ٣٢/٥٠ ، فان حكومة الارجنتين ترى أنه ينبغي المحافظة على استقلال الأهداف المحددة في القرار ٣٢/٥٠ عن برنامج التقييم الدولي لدورة الوقود النووى • وعليه فان اقتراح المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد لا يعتبر مناسبا ، هذا مع مراعاة أنه لا يمكن في الوقت الحالي التكهن بالنتائج التي يمكن أن يصل اليها البرنامج المذكور في عام ١٩٨١ ، فضلا عن المجازفة التي تنطوى عليها اقامة علاقة وثيقة بين هذا البرنامج والقرار ٣٢/٥٠ •

اسبانيا

[١٤ تموز/يوليه ١٩٧٨]
[الاصل : بالاسبانية]

أبلغت حكومة اسبانيا أنها تؤيد دعوة مؤتمر دولي للانعقاد تحت رعاية الامم المتحدة بهدف تعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية •

../..

Digitized by UN Library Geneva

استراليـــا

[٢٦ تموز / يوليـة ١٩٧٨]
[الأصل : بالانكليزيـــة]

١ ــ تعني استراليا وعيا تاما أهمية برامج الطاقة النووية في تلبية احتياجات بلدان كثيرة من الطاقة . وهي تود أن ترى الاطار المناسب لادارة وتشغيل الصناعات النووية يحظى بأوسع اتفاق دولي ممكن . ذلك أن من شأن مناخ الثقة الدولي الذي يتيحه هذا الاتفاق ان يشجع الاستقرار في تحقيق المزيد من تنمية الطاقة النووية للأغراض السلمية .

٢ ــ ولقد كان التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية موضوع الكثير من المناقشات الدولية في السنوات الأخيرة ، وقد حدث هذا في الجمعية العامة للأمم المتحدة كما أنه دائر ، على أساس مستمر ، في الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وقد كان الاهتمام الدولي باتاحة استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية على نطاق واسع ولكن بما يتفق مع التدابير الفعّالة للتقليل الى أدنى حد من خطر انتشار الأسلحة النووية ، هو الذي أدى الى البدء ، في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ ، بالتقييم الدولي لدورة الوقود النووي . ولان الدراسة التي يقوم بها هذا التقييم لا تزال جارية في الوقت الحالي ، فان استراليا ترى أنه ينبغي أن تتاح للمجتمع الدولي الفرصة لتقييم وتقدير نتيجة التقييم الدولي لدورة الوقود النووي بالكامل على الصعيد الدولي قبل أن يبت فيما اذا كانت هناك حاجة الى عقد مؤتمر لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . ومما له صلة وثيقة بهذا الموضوع أيضا أن المؤتمر الاستعراضي الثاني لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية من المقرر أن يعقد في عام ١٩٨٠ .

٣ ــ ولذلك فان استراليا لا تحبذ عقد مؤتمر لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في الوقت الحالي . وسيكون هذا المؤتمر ازدواجية لا داعي لها للجهود الدولية الراهنة والمزمعة في هذا المجال .

المانيا (جمهورية ــ الاتحادية)

[٣١ تموز/ يوليـة ١٩٧٨]
[الأصل : بالانكليزيـــة]

ان جمهورية المانيا الاتحادية تحبذ التعاون الدولي الوثيق في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا لأهداف القرار ٣٢/٥٠ . وفضلا عن هذا ، من رأى جمهورية المانيا الاتحادية أن من المهم الاضطلاع بهذا التعاون مع المراعاة

Digitized by UN Library Geneva

الواجبة لما تم بالفعل من أعمال في هذا الميدان ،على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي . اذ بدون هذه المراعاة الواجبة يحتمل وقوع اللبس أو التأجيل او الازدواج المبدد . وفي هذا الصدد ترى جمهورية المانيا الاتحادية أن :

(أ) الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي المحفل المناسب لمناقشة هذا الموضوع ، ولا سيما بالنظر الى مؤتمر الوكالة المقرر عقده في سالزبورغ في عام ١٩٨١ . وتؤيد الحكومة الفيدرالية في هذا الشأن الحجج التي قدمها الدكتور اوكلاند ، المدير العام للوكالة في ١ حزيران/ يونية ١٩٧٨ ، وذلك أثناء دورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح ؛

(ب) التقييم الدولي الحالي لدورة الوقود النووي يغطي أيضا كثيرا من موضوع القرار ٣٢/٥٠ ، ومن ثم ، توجد ميزة لمناقشة حالة التعاون الدولي في معرض نتائج التقييم ؛

(ج) سيقوم مؤتمر آخر لاستعراض معاهدة عدم الانتشار ، لدى دراسته للمادة الرابعة من المعاهدة ، بالنظر أيضا في الكثير مما ورد في القرار ٣٢/٥٠ .

٢ - وبالنظر الى هذه الاعتبارات ترى جمهورية المانيا الاتحادية أن من الأفضل عدم عقد مؤتمر وفقا لما أشار اليه القرار ٣٢/٥٠ .

ايرلنـــدا

[٢٨ آب / أغسطس ١٩٧٨]
[الأصـل : بالانكليزيـــة]

١ - ان ايرلندا تؤيد التعاون الدولي الوثيق في توفير الطاقة النووية للأغراض السلمية ، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٣٢/٥٠ . وقد اشتركت ايرلندا بنشاط في هذا التعاون ،بوصفها طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبوصفها عضوا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وتوافق ايرلندا على ضرورة زيادة التعاون بشأن توفير الطاقة النووية للأغراض السلمية . الا أنه من المستحسن أن يأخذ مايجرى من تعاون مستقبلا في اعتباره الأعمال التي تمت بالفعل في هذا الميدان على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي ، ومن رأى ايرلندا أن عقد مؤتمر الأمم المتحدة كما اقترح القرار ٣٢/٥٠ ،يمثل ازدواجا للأعمال التي تجرى حاليا في محافل اخرى .

٢ - وترى ايرلندا أن التعاون الدولي بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ينبغي أن يجرى في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٣ - وسيتيح مؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية المقرر عقده في سالزبورغ في عام ١٩٨١ فرصة كافية للنظر في هذه المسألة بصورة تامة . كما سيتيح التقييم الدولي لدورة الوقود النووي الجارى

Digitized by UN Library Geneva

حاليا فرصة للتبادل الدولي للآراء بشأن جميع جوانب استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

٤ — كما أن المؤتمر الثاني لاستعراض معاهدة عدم الانتشار ، المقرر عقده في عام ١٩٨٠ ، سينظر في الكثير مما ورد في القرار ٣٢/٥٠ ، وذلك في استعراضه للمادة الرابعة من المعاهدة .

٥ — وعلى أساس الاعتبارات السابقة ، فان ايرلندا ليست مقتنعة بأن من الضروري أو المناسب عقد مؤتمر خاص في اطار منظومة الامم المتحدة وفقا لما اقترح القرار ٣٢/٥٠ .

ايطاليا

[٢٢ آب / أغسطس ١٩٧٨]
[الأصل : بالانكليزية]

١ — ان الحكومة الايطالية تحبذ الهدف العام لقرار الجمعية العامة ٣٢/٥٠ ؛ ألا وهو توثيق التعاون الدولي بشأن المسائل المتصلة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . الا أنها تعتقد أن المشاكل المتصلة بمثل هذا التعاون يجرى بالفعل تناولها في محافل دولية مختصة ، ولا سيما الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتقييم الدولي لدورة الوقود النووى .

٢ — وفي ضوء هذا ، وتفاديا للبس والازدواج الذى لا داعي له ، تعتقد الحكومة الايطالية أنه لا ينبغي النظر في مسألة عقد مؤتمر دولي جديد مثل ذلك المؤتمر المنصوص عليه في القرار ٣٢/٥٠ ، ولو على الأقل الى أن تكتمل دراسات التقييم الدولي لدورة الوقود النووى ، أو الى أن يتم اختتام مؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، المقرر عقده في سالزبورغ في عام ١٩٨١ .

٣ — وبالاضافة الى هذا ، من رأى الحكومة الايطالية أن الجهود الاضافية الرامية الى تأمين تطوير استخدام الطاقة النووية في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تطويرا أكثر انسجاما وأمنا ، ينبغي لها أن تركز أيضا على الاعداد الدقيق لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المقرر عقده في عام ١٩٨٠ ، والذى سيدرس فيه في الواقع ، الكثير من موضوع المؤتمر الذى تدعو الفقرة ٤ من القرار ٣٢/٥٠ الى عقده .

Digitized by UN Library Geneva

بربـــادوس

[٢٨ تموز/يوليـــــه ١٩٧٨]
[الاصـــل : بالانكليزيـــة]

تؤيد حكومة بربادوس عقد مؤتمر دولي أو مؤتمرات دولية لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية وفقا لأهداف قرار الجمعية العامة ٣٢/٥٠ .

البرتغـــال

[٢٩ آب/اغسطـــس ١٩٧٨]
[الاصـــل : بالانكليزيـــة]

ان الحكومة البرتغالية تحبذ عقد مؤتمر دولي أو مؤتمرات دولية ، في مرحلة مناسبة ، برعاية منظومة الامم المتحدة . بهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية فـــي الاغراض السلمية ، وفقا لأهداف الفقرة ٤ من القرار ٣٢/٥٠ بشأن الاستخدام السلمي للطاقـــة النووية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

بلجيكـــا

[٣ آب/اغسطـــس ١٩٧٨]
[الاصل : بالفرنسيـــة]

١ - ما فتئت بلجيكا تبدى اكبر قدر من الاهتمام بالتعاون الدولي الوثيق في الاستخـــدام الاسلمي للطاقة النووية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان .

٢ - بيد أن الحكومة البلجيكية ترى ان مما له أهميته ان يرمي هذا التعاون الى مراعاة ماسبـق انجازه من أعمال وبذله من جهود حتى الآن ، سواء على أساس متعدد الاطراف أو ثنائي ، والعمل على تفادى المضاعفة التي لا داعي لها لعدد المؤتمرات الدولية في مجال يتسم بمثل ما تتسم بـــه الطاقة النووية من الاتساع والتعقيد .

٣ - وفي هذا الصدد فانها تود ان تشير الى انه يبدو لها ان الوكالة الدولية للطاقة الذريـة هي أنسب محفل لمناقشة هذه الموضوعات . فقد دأبت هذه الوكالة الدولية المتخصصة على أن تعقد كل عام عدة محاضرات وندوات تقنية مفتوحة أمام جميع الدول الاعضاء في الوكالة . وفضلا عن ذلـــك فانها عقدت في سالسبورغ في عام ١٩٧٧ مؤتمرا دوليا واسعا ، وهي تعتزم عقد اجتماع مماثل فـــي المدينة نفسها في عام ١٩٨١ .

../..

Digitized by UN Library Geneva

٤ - وفضلا عن ذلك فان مما تجدر ملاحظته انه تجرى منذ خريف عام ١٩٧٧ دراسات عن التقييم الدولي لدورة الوقود النووى تعالج مسائل مثارة في القرار ٣٢/٥٠ وتشترك فيها جميع الدول التي ترغب في ذلك .

٥ - ويبدو للحكومة البلجيكية ان من المناسب انتظار الفراغ من هذا التقييم بغية دراسة نتائجه وتقييمها في ضوء ما ينتهي اليه اذ يمكن في النهاية ان تكون فرصة عقد مؤتمر دولي موضع اهتمام جميع المشتركين .

بولندا

[٢٤ تموز/يوليه ١٩٧٨]
[الاصل : بالانكليزية]

١ - من رأى الجمهورية الشعبية البولندية ان عقد مؤتمر يرمي الى تعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ، برعاية الامم المتحدة ، قد يساهم في توسيع ومضاعفة التعاون الدولي في هذا الميدان . اذ يمكن لمثل هذا المؤتمر ، اذا ما أعد لموضوعه على وجه الكفاية ، ان يشكل محفلا دوليا واسعا لاجراء استعراض شامل للامكانيات والمبادرات الجديدة وان يوفر ايضا تحليلا عاما للصعوبات والعراقيل القائمة في هذا الميدان ، بغية التوصل الى وسائل لتذليلها .

٢ - وهذا تبرره الاهمية التي تتزايد يوما بعد يوم للقوة النووية بوصفها مصدرا للطاقة ، وهي هامة بالفعل اليوم ، وستصبح ذات أهمية جوهرية في المستقبل القريب . ويمكن أيضا لمثل هذا المؤتمر ان يرسم الاتجاهات التي يجب ان تسير فيها الجهود العالمية المبذولة لزيادة مضاعفة التعاون الدولي .

٣ - الا انه من رأى الحكومة البولندية ان من السابق للاوان الحكم مسبقا ، منذ البداية ، على الحاجة الى عقد سلسلة من المؤتمرات ، نظرا لأن نجاح العملية يعتمد أساسا على النية الحسنة للمشتركين فيها . اذ من المحتوم بدون حسن النية اللازم ، ان تفشل الاجتماعات والمؤتمرات المكلفة ، حتى لو تكررت مرارا ، في تحقيق النتائج المتوقعة .

Digitized by UN Library Geneva

ترينيداد وتوباغـــو

[١٥ أيلول /سبتمبر ١٩٧٨]
[الأصـــل بالانكليزيـــــة]

تؤيد ترينيداد وتوباغو عقد مؤتمر دولي أو مؤتمرات دولية تحت رعاية منظومة الامم المتحـــدة ، في مرحلة مناسبة ، بهدف تعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلميـــة وفقا للاهداف المبينة في القرار المذكور آنفا .

جمهورية أوكرانيا الاشتراكيـة السوفياتيـــة

[٥ أيلول /سبتمبر ١٩٧٨]
[الأصـــل بالانكليزيـــــة]

١ - تؤيد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تأييدا فعالا التعاون الدولي الواسع النطـاق في مجال استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية وتبادل الخبرات والمعرفة العلمية والتكنولوجية في هذا الميدان ، وذلك كيما تخدم نتائج مثل هذا التعاون قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعيـة للشعوب وقضية تعزيز السلم والأمن في جميع أرجاء العالم . وسيكون العمل على تقوية النظـــام الدولي لمنع انتشار الاسلحة النووية وتحسين نظام الضمانات اللازمة لاستخدام المواد النوويـة فـي الاغراض السلمية وفقا للوظائف المسندة الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب معاهـــدة عـــدم انتشار الاسلحة النووية اسهاما هاما في هذه العملية .

٢ - من خلال هذا الاطار ايضا تنظر جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية في مسألـة عقـــد مؤتمر دولي للنهوض بالتعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية .

٣ - وكما هو معروف ، فان هذه المسائل تدخل في نطاق اختصاص الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي توجد لديها الأجهزة التنظيمية المناسبة وقدر كبير من الخبرة في ادارة المحافل الدوليـــة المتعلقة باستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية . وعلى ذلك ، فاننا نرى ان من المستصـوب اسناد جميع الاعمال العملية التي ينطوي عليها الاعداد لمثل هذا المؤتمر وادارته الى تلك الوكالة.

٤ - وفي الوقت نفسه ، يجب أن يوضع في الاعتبار انه سيكون هاما للغاية ، بغية النجاح فـي عقد وادارة مؤتمر دولي ، عن المسائل المتعلقة باستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية ، فـي مرحلة مناسبة ، ان تنجز الاعمال الجارية بشأن التقييم الدولي لدورة الوقود النووي . اذ أن نتائـج وتوصيات هذا التقييم ستساعد على ايجاد الطرق المثلى للتعاون في الميدان النووي .

Digitized by UN Library Geneva

جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

[٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨]
[الاصل : بالروسية]

١ - تضطلع جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كما هو معلوم ، بدور فعال داخل اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية وهي تتقاسم خبرتها ومعرفتها في هذا الميدان مع البلدان الاخرى .

٢ - وتأييدا لتعزيز نظام منع انتشار الاسلحة النووية ، فان جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية مستعدة لمواصلة التعاون في مجال استخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب ، وصيانة السلم والصحة والرفاهية في أنحاء العالم .

٣ - وتعتقد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أن من المنطقي والمستصوب ، لدى النظر في مسألة عقد مؤتمر دولي بشأن استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيعا للتعاون الدولي في هذا الميدان ، أن يعهد بجميع الجهود العملية التي ينطوي عليها التحضير لمؤتمر من هذا النوع وعقده الى وكالة متخصصة ذات سلطة ومختصة من وكالات منظومة الامم المتحدة مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية جهاز تنظيمي مناسب لهذا الغرض وتتمتع بثروة من الخبرة في عقد المؤتمرات الدولية المماثلة .

٤ - وينبغي لدى النظر في مسألة استصواب القيام في مرحلة معينة بعقد مؤتمر بشأن التعاون الدولي لاستخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية ، ان يؤخذ في الاعتبار ايضا البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووي الذي يجري تنفيذه الان ، والذي يتعين دراسة نتائجه واستنتاجاته دراسة دقيقة من أجل الوصول الى أمثل الطرق للتعاون في الميدان النووي .

الجمهورية الديمقراطية الالمانية

[٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨]
[الاصل : بالانكليزية]

١ - ترى الجمهورية الديمقراطية الالمانية أن استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ذو أهمية للتنمية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية ولتحسين رفاه الشعوب .

٢ - وقد حققت المبادلات الدولية في مجال الطاقة النووية الكثير بالفعل لتيسير استخدامها في الاغراض السلمية . وتحظى حماية أمن الشعوب بأهمية خاصة في هذا الصدد . وتؤيد الجمهورية

Digitized by UN Library Geneva

الديمقراطية الالمانية ، شأنها في ذلك شأن سائر البلدان تماما ، تعزيز نظام عدم انتشار الاسلحة النووية . اذ أن هذا هو السبيل الوحيد لضمان عدم اساءة استعمال التعاون الدولي من أجل استحداث وانتشار الاسلحة النووية ، وبذلك يلحق الضرر الجسيم بالاستخدام السلمي للطاقة النووية .

٣ - وهذه هي الآراء التي تحدد موقف الجمهورية الديمقراطية الالمانية بشأن الدعوة الى عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية .

٤ - ويجب أن يوضع في الاعتبار أن منظومة الامم المتحدة لديها بالفعل منظمة دولية مناسبة ألا وهي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي تتمتع بخبرة واسعة النطاق في مجال الاستخدام العملي للطاقة النووية من أجل نفع الشعوب وفي مجال عقد المؤتمرات الدولية المناسبة .

٥ - ويبدو منطقيا أن يعقد المؤتمر الدولي المذكور داخل اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تكلف الوكالة بالتحضير لهذا المؤتمر والدعوة الى عقده .

الدانمرك

[١٦ آب/أغسطس ١٩٧٨]
[الاصل : بالانكليزية]

١ - ترى حكومة الدانمرك أن هناك حاجة ملحة لبذل كل الجهود الممكنة لتفادي حالات النقص في الطاقة التي تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تجرى الان في البلدان الصناعية وكذلك البلدان النامية .

٢ - ولهذا السبب ينبغي تعليق أهمية كبيرة على مؤتمر الأمم المتحدة بشأن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة المحتمل عقده في سنة ١٩٨١ .

٣ - وترى حكومة الدانمرك أنه فيما يخص القوة النووية ، يمكن لمصدر الطاقة أن يقوم بدور هام في تخفيف حدة الحالات المنظورة للنقص في الطاقة . بيد أنه لا يمكن النظر الى مصدر الطاقة هذا مستقلا عن المصادر الاخرى وينبغي النظر الى استخدام هذا المصدر للطاقة أيضا ، كما ذكر في قرار الجمعية العامة ٣٢/٥٠ في اطار الحاجة الى ضمان أنه لن يؤدي الى انتشار الاسلحة النووية.

٤ - ونظرا لانه يجرى الان ، أو سيتم ، عقد مؤتمرات دولية هامة بشأن هذه المسألة الاخيرة ، والبرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووي والمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، فانه يتراءى أن عقد مؤتمر دولي يهدف الى تعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ينبغي أن ينتظر نتيجة هذه المؤتمرات .

٥ - وترى حكومة الدانمرك أن المسائل التي عولجت في القرار ٣٢/٥٠ يجب تناولها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وعلى ذلك يجب أن تنتظر مسألة عقد مؤتمر دولي النتيجة التي سيتوصل اليها المؤتمران المذكوران أعلاه وكذلك مؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية المزمع عقده عام ١٩٨١ .

Digitized by UN Library Geneva

رومانيـــا

[٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨]
[الأصل : بالفرنسيـــة]

ألف ـ اعتبارات عامة

١ ـ تمثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان في الفترة المعاصرة متطلبا أساسيا لاقامة نظام اقتصادى وسياسي دولي جديد يقتضي وصول جميع البلدان ، على نطاق واسع ودون تمييـــز أو عقبات ، الى مجموع المكاسب العلمية والتقنية ، بما في ذلك الانجازات التي تحققت في مجـــال الاستخدام السلمي للطاقة النووية .

٢ ـ ان قرار الجمعية العامة ٣٢ / ٥٠ بشان الاستخدام السلمي للطاقة النووية فـــي التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية الذى اتخذت مبادرته وأيدته مجموعة من البلدان النامية من بينها رومانيـــا ، يعد استجابة لضرورة ملحة ، هي ضرورة الاسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الناميـــة ، وهي عملية يمكن الاسهام في انجازها بقدر كبير ، وذلك بتدعيم التعاون في مجال استخدام الطاقـة النووية والتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية .

٣ ـ ان جمهورية رومانيا الاشتراكية تؤيد فكرة دعوة وتنظيم مؤتمر دولي لتعزيز التعاون الدولـــي في الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، وترى أن التعاون الدولي يشكـل أحد الشروط الأساسية لتنمية كل دولة .

٤ ـ ان الدعم المتواصل والتنمية المستمرة لعلاقات رومانيا مع جميع الدول ، دون تمييز بسبـــب النظام الاجتماعي ، وعلى اساس مبادئ احترام الاستقلال والسيادة الوطنية ، والمساواة التامة فـــي الحقوق ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والفائدة المتبادلة ، والمشاركة الفعالة في تبـــادل القيم المادية والروحية ، هما من ثوابت السياسة الخارجية لرومانيا الاشتراكية .

٥ ـ ان رومانيا ، بوصفها بلدا اشتراكيا ناميا مصمما على استخدام الطاقة النووية لانجاز برامجـه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تؤيد بقوة التدابير التي تضمن وصول جميع الدول ، بلا عقبات وفـــي ظروف مواتية ، الى التكنولوجيا الحديثة للتطبيقات السلمية للطاقة النووية . وترى رومانيا أن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية يشكل حقا غير قابل للتصرف ومرتبطا تمام الارتباط بحق الدول فـــي التنمية ، بوصفه تعبيرا عن سيادتها واستقلالها .

٦ ـ وترى رومانيا أن مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية فـــي الأغراض السلمية سوف يسهم في اعادة تأكيد واثارة الرغبة السياسية للدول في العمل على أن تصبـــح التطبيقات السلمية للطاقة النووية مقومات أساسية في برامج رفع المستوى الاقتصـــادى والاجتماعـــي للشعوب والتخفيض التدريجي والقضاء المرحلي على الفروق والتخلف .

Digitized by UN Library Geneva

٧ - ومما يزيد من ضرورة هذا المؤتمر أن اتجاهات الحد من نقل المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية تزداد بدعوى منع انتشار الأسلحة النووية .

باء - جدول أعمال مؤقت

٨ - ترى رومانيا أن المؤتمر يجب أن يهتم أساسا بالمشاكل المتصلة بما يلي :

(أ) التدابير التي من شأنها أن تيسر الوصول الى التطبيقات السلمية للطاقة النووية ؛

(ب) الزيادة الجوهرية للمساعدة الممنوحة للبلدان النامية ؛

(ج) تقديم المواد والمعدات النووية اللازمة لانجاز الأهداف الاقتصادية للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية وعملها بصورة طبيعية ؛

(د) نقل التكنولوجيا النووية على نحو واسع النطاق وبلا عقبات .

٩ - يجب وضع جدول أعمال المؤتمر ، الذى يحدد خلال عملية الاعداد للمؤتمر بطريق المشاورات بين جميع البلدان المعنية ، بحيث يسمح بامكانية مناقشة التدابير التي ترمي الى تحقيق الأهداف التي سبقت الاشارة اليها والتفاوض بصددها وتحديدها بالتالي .

جيم - موعد ومدة المؤتمر

١٠ - ترى الحكومة الرومانية أنه سيكون من الملائم ، خلال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ، اتخاذ قرار بشأن موعد دعوة المؤتمر للانعقاد والبدء في تنفيذ التدابير التنظيمية ذات الطابع الأولي ، حتى يمكن البدء في الاستعدادات العملية لافتتاح المؤتمر في أقرب وقت ممكن .

١١ - يجب الاتفاق على أنسب مدة للمؤتمر سواء خلال الاستعدادات أو في اطار المؤتمر ذاته ، على ضوء الوقت اللازم لانجاز الولاية التي عهد بها اليه .

دال - الاجراء الواجب اتباعه لانجاز الأعمال التحضيرية

١٢ - يجب الاتفاق على الطرق الملموسة لاعداد المؤتمر العالمي والمحفل الذى سيتم اختياره لهذا الغرض واجراءات عمله ، في اطار مشاورات ذات طابع واسع النطاق بين جميع الدول .

١٣ - ترى حكومة جمهورية رومانيا الاشتراكية ضرورة تأمين الاعداد الملائم حتى تتمكن جميع الدول من الاشتراك بالفعل في جميع مراحل اعداد المؤتمر العالمي لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

١٤ - تعرب حكومة رومانيا عن اقتناعها بأن دولا أخرى سوف تؤيد دعوة وتنظيم هذا الاجتماع الهام الذى من شأنه أن يؤدى الى توسيع نطاق التطبيقات السلمية للطاقة النووية في الظروف الدولية الحالية ، وأن يصبح عاملا حفازا للتعاون بين الدول في المجال النووى .

../..

Digitized by UN Library Geneva

السويـــد

[٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨]
[الأصل : بالانكليزيـــة]

لابد من النظر في المسائل المتصلة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من حيث ارتباطها بمصادر الطاقة الأخرى وفي اطار ماتنطوى عليه من مخاطرة بانتشار الأسلحة النووية . ومن ثم فان اقتراح عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ينبغي أن يناقش في ضوء المؤتمر الاستعراضي الثاني بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقترح عقده في عام ١٩٨٠ وكذلك احتمال عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن مصادر الطاقة الجديدة والقابلة للتجدد في عام ١٩٨١ أو عام ١٩٨٢ . لذا سيكون من المفيد ارجاء مواصلة النظر في المسألة المطروحة في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٣٢/٥٠ الى أن يتخذ مزيد من المقررات بشأن هذين المؤتمرين .

سيشيـــل

[١٢ تموز/ يوليه ١٩٧٨]
[الأصل / بالانكليزيـــة]

ان حكومة سيشيل ، اذ تؤيد من حيث المبدأ دعوة مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة بهدف تعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وفقا للقرار ٣٢/٥٠ ، ترى للأسف أنه ليس في وسعها أن تعرض دعوة مثل هذا المؤتمر للانعقاد في سيشيل وهي ليست نووية بالمرة وليست لها أية خبرة نووية على الاطلاق .

فرنســـا

[٢٧ تموز/ يوليه ١٩٧٨]
[الأصل : بالفرنسيـــة]

١ - تؤيد الحكومة الفرنسية المبادئ المبينة في القرار ٣٢/٥٠ وبصفة خاصة أهمية استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وحق كل دولة في اعداد برنامجها لاستخدام التقنيات النووية في الأغراض السلمية ، وحصول كافة الدول دون تمييز على التقنيات والمعدات والمواد اللازمة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وضرورة اخضاع التعاون الدولي في هذا المجال لنظام

Digitized by UN Library Geneva

للضمانات الدولية . وتذكر الحكومة الفرنسية ، مع هذا ، بالمسؤولية القانونية التي تقع على عاتق الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . ومن ناحية أخرى فان هذه المؤسسة العالمية ، قامت ، منذ انشائها ، بتوجيه الدعوة لعقد اجتماعات متعددة محددة حول هذا الموضوع كان آخرها الاجتماع الذى عقد في سالزبورغ عام ١٩٧٧ وسيعقد الاجتماع القادم لها في المدينة نفسها في عام ١٩٨١ .

٢ - وفضلا عن هذا ، فمنذ خريف ١٩٧٧ والدراسات تجرى بشأن التقييم الدولي لدورة الوقود النووى التي تعالج المسائل المثارة في القرار ٣٢/٠٥ والتي دعيت الدول المهتمة الى الاشتراك فيها .

٣ - ويبدو ، اذن ، أن العديد من المحافل تعترضها الآن أو ستعترضها مشاكل فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . وفي ظل هذه الأوضاع ، لاترى الحكومة الفرنسية في الوقت الحالي ، مايدعو الى التفكير في عقد مؤتمر بشأن هذا الموضوع نفسه تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة لا يسهم مساهمة حقيقية في حل المسائل المثارة في القرار ٣٢/٠٥ ولا يملك الا أن يستبق الحكم على نتائج دراسات أجريت من قبل من جهة أخرى .

فنلندا

[١٦ آب/أغسطس ١٩٧٨]
[الأصل : بالانكليزية]

١ - من المحتمل ، وفقا للتقديرات الحالية لمصادر الطاقة الموجودة حاليا والمحتملة في العالم، أن ينمو نصيب التكنولوجيا النووية في انتاج الطاقة نموا ملحوظا في المستقبل القريب . وهناك في عدد مضطرد الازدياد من البلدان طلب متزايد على التكنولوجيا والمرافق والمواد النووية . ويفضي نمو السوق بين الموردين الى زيادة المنافسة التجارية . وكما أن الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية قد يسهم ، بغض النظر عن نوايا الدول المستفيدة ، في المقدرة على صنع المتفجرات النووية فان انتشار التكنولوجيات النووية يجلب خطر الانتشار النووى في حالة انعدام الضوابط الفعالة . وان استحداث ونشر التكنولوجيات المتصلة بأجزاء بالغة الحساسية من دورة الوقود النووى مثل الاغناء واعادة التجهيز تضيف بعدا جديدا من حيث الكيف الى هذا الخطر .

٢ - وبناء على ذلك ينبغي النظر الى مشكلة انتشار الأسلحة النووية ومسألة التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ومناقشتهما بوصفهما مسألتين مترابطتين ترابطا وثيقا .

٣ - وترى الحكومة الفنلندية أن السبب الأساسي لعدم التوافق في الآراء الذى كان يعوق في بعض الحالات التعاون النووى الدولي ليس الضوابط الممارسة بل هو الخوف من الخطر المحدق الذى

Digitized by UN Library Geneva

يشكله انتشار الأسلحة النووية . وان أفضل السبل للقضاء على هذا الخوف هو تمسك جميع الدول بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو ، كحد أدنى ، قبول جميع الدول غير الأطراف في المعاهدة الترتيبات الأخرى التي تنطوى على تطبيق ضمانات نووية على كامل دورة الوقود النووى لديها . وبذلك يحصل المجتمع الدولي على ضمانات مرضية ضد أخطار الانتشار ويمكن أن يكفل لجميع الدول الحصول دون عائق او تمييز على فوائد استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

٤ — واذ تنظر فنلندا الى عدم الانتشار وتوسيع نطاق الطاقة النووية بوصفهما هدفين متكاملين وليسا متناقضين ، فقد وضعت عددا من الاقتراحات الرامية الى تعزيز نظام عدم الانتشار وتأكيد الحصول على فوائد التكنولوجيا النووية للسلم . وعلى وجه الخصوص دأبت فنلندا على تأييد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وحددت في مذكرة مقدمة الى المجلس التنفيذى للوكالة الدولية للطاقة الذرية في حزيران/ يونيه ١٩٧٦ مخططا ممكنا لتعزيز ضمانات الوكالة على أساس شامل (A/C.1/31/6) وورد هذا الاقتراح مجددا في القرار ٣١/١٨٩ ، دال ، المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦ والذى اتخذته الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين . وقد رجا القرار ، الذى اشتركت في تقديمه فنلندا ، من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تنظر في كل ماقدم اليها من مقترحات تتصل بهذا الموضوع وتستهدف تعزيز نظام الضمانات . وفي أثناء الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، كانت فنلندا هي صاحبة المبادرة بالنسبة للقرار ٣٢/٨٧ واو ، الذى عالج بصورة شاملة مسائل عدم انتشار الأسلحة النووية وتوفير التكنولوجيا والمواد والمرافق النووية لتلبية احتياجات العالم من الطاقة تمشيا مع تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وترى الحكومة الفنلندية أن التأييد الساحق لهذا القرار يدل بوضوح على أنه يمكن ، بل وينبغي ، التماس توافق الآراء الدولي بشأن هذه المسائل مرتبطا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

٥ — ورحبت حكومة فنلندا بالاقتراح الداعي الى وضع برنامج دولي لتقييم دورة الوقود النووى كتدبير يستهدف ضمان استخدام الطاقة النووية استخداما واسعا للأغراض السلمية دون وجود أخطار الانتشار . وعلى وجه الخصوص ، ترى الحكومة الفنلندية أن البرنامج يستهدف مواجهة التحديات التي يخلقها استحداث تكنولوجيا اعادة التجهيز ، واحتمالات اقتصاد البلوتونيوم وكذلك مسح امكانيات ايجاد تكنولوجيات ودورات وقود بديلة تكون أكثر مقاومة للانتشار من التكنولوجيات والدورات الحالية . وتتطلع فنلندا الى ما يحققه البرنامج من نتائج .

٦ — وسيتيح المؤتمر الاستعراضي الثاني لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المزمع عقده في عام ١٩٨٠ محفلا لاجراء تقييم شامل لحالة عدم انتشار الأسلحة النووية والتعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية على نحو ما نصت عليه المعاهدة . وترى الحكومة الفنلندية أنه ينبغي التحضير بعناية للمؤتمر الاستعراضي بهدف تأكيد زيادة تعزيز نظام عدم الانتشار .

٧ — وفي ميدان القوة النووية ودورة الوقود النووى ، ساهم المؤتمر الدولي للقوة النووية ودورة وقودها الذى عقدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ايار/ مايو ١٩٧٧ في سالزبورغ في اجراء استعراض مفيد لاحتمالات الطاقة النووية . وفي ضوء الخبرات المكتسبة في مؤتمر سالزبورغ تكهنت الوكالة بامكانية عقد مؤتمر مماثل في أوائل الثمانينات .

Digitized by UN Library Geneva

٨ — وترى الحكومة الفنلندية ، أن مسألة الدعوة الى عقد مؤتمر دولي على النحو المقترح في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٣٢ / ٥٠ ينبغي النظر اليها في ضوء الملاحظات المعروضة أعلاه . فلكي يكون المؤتمر المقترح مفيدا فان التوقيت السليم لعقده والاعداد المناسب مهمان للغاية. ويمكن اتخاذ القرار المتعلق بالدعوة الى عقد المؤتمر المقترح عندما تتوفر نتائج المنتديات المذكورة آنفا . فاذا ما اتخذ قرار الدعوة الى عقد المؤتمر المقترح ، سيكون من الأهمية بمكان التنسيق بين أعمال المؤتمر وانشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية واشراك الوكالة في أعمال التحضير له .

لكسمبرغ

[١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨]
[الأصل : بالفرنسية]

ليس لدى حكومة لكسمبرغ تعليقات تقدمها بشأن قرار الجمعية العامة ٣٢ / ٥٠ ، المعنون " الاستخدام السلمي للطاقة النووية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية " .

مصر

[٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨]
[الأصل : بالانكليزية]

ترغب حكومة جمهورية مصر العربية في أن تؤكد ضرورة ارجاء عقد مؤتمر دولي بهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية حتى عام ١٩٨٠ . حيث أن ارجاء عقد المؤتمر سيتيح متسعا من الوقت للتحضير الملائم واجراء دراسات مستفيضة لهذا المؤتمر وكذلك لتغطية وجوه النشاط العديدة للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

Digitized by UN Library Geneva

المكسيك

[٣١ آب/اغسطس ١٩٧٨]
[الاصل : بالاسبانية]

١ - تؤيد حكومة المكسيك عقد مؤتمر دولي او عدة مؤتمرات دولية ، برعاية منظومة الامم المتحدة ، يوجه او توجه نحو تعزيز التعاون الدولي من اجل استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ، وفقا لاهداف قرار الجمعية العامة ٣٢/٥٠ .

٢ - وفيما يتعلق بهذا الموضوع ، ترى حكومة المكسيك انه من المناسب ، قبل عقد المؤتمرات المشار اليها ، ان يشكل فريق عمل يتألف من ممثلي عدد محدد من الدول الاعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، يختارون على اساس التوزيع الجغرافي العادل ، ويضطلعون ، في جملة امور ، باعداد مشروع اتفاقية بشأن استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛ ويمكن تقديم مشروع الاتفاقية هذا فيما بعد الى المؤتمر الدولي المختص وذلك للنظر فيه واعتماده .

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

[١ آب/اغسطس ١٩٧٨]
[الاصل : بالانكليزية]

تؤيد حكومة صاحبة الجلالة التعاون الدولي الوثيق في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا لاهداف قرار الجمعية العامة ٣٢/٥٠ . وفضلا عن ذلك ترى المملكة المتحدة ان مما له اهميته ان يتم الاضطلاع بهذا التعاون مع ايلاء الاعتبار الواجب لما سبق انجازه من اعمال في هذا الميدان على المستوى المتعدد الاطراف والمستوى الثنائي . وبدون هذا الاعتبار الواجب سينشأ احتمال حدوث تخبط او تأخير او ازدواج مبدّر . وفي هذا الصدد ترى المملكة المتحدة :

(أ) ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي المحفل المناسب لمناقشة هذا الموضوع وبصفة خاصة بالنظر الى المؤتمر الذى تزمع الوكالة عقده في سالزبورغ في عام ١٩٨١ ؛

(ب) ان التقييم الدولي الراهن لدورة الوقود النووى يشمل ايضا جزءا كبيرا من موضوع القرار ٣٢/٥٠ ، ومن ثم سيكون في النظر في بحث حالة التعاون الدولي في اطار نتائج التقييم ما يبرره من مزايا ؛

Digitized by UN Library Geneva

(ج) ان اى مؤتمر استعراضي آخر سيعقد بشأن معاهدة عدم الانتشار سيتناول ايضا جزءا كبيرا من موضوع القرار ٣٢/٥٠ في دراسته للمادة الرابعة من المعاهدة .

ونظرا لهذه الاعتبارات فان المملكة المتحدة تخلص الى ان التعاون الوثيق في هذا المضمار لا يستلزم عقد مؤتمر خاص داخل اطار منظومة الامم المتحدة كالذى يرمي اليه قرار الجمعية العامة ٣٢/٥٠ .

النرويج

[٢٤ آب/اغسطس ١٩٧٨]
[الاصل : بالانكليزية]

١ - من رأى الحكومة النرويجية انه ينبغي انتظار نتائج التقييم الدولي لدورة الوقود النووى ومؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار ، وكذلك مؤتمر الامم المتحدة بشأن مصادر جديدة متجددة للطاقة ومؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية المقرر عقده في عام ١٩٨١ ، قبل اتخاذ قرار بشأن مسألة عقد مؤتمر للامم المتحدة بشأن استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية .

٢ - ومن رأى الحكومة النرويجية ايضا انه ينبغي ، اذا ما تقرر عقد هذا المؤتمر ، ان ينعقد برعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

النمسا

[٢١ تموز/يوليه ١٩٧٨]
[الاصل : بالانكليزية]

١ - ترحب النمسا ، على اساس المبدأ ، بجميع الخطوات الهادفة الى تحقيق توافق في الآراء والتعاون الدوليين في ميدان استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ، وفقا لاهداف قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وعليه فهي توصي بعقد مؤتمرات او اجتماعات تكون مفتوحة امام جميع الدول الاعضاء المهتمة بالامر وذلك تحت رعاية الامم المتحدة .

٢ - وفي هذا الصدد تابعت النمسا باهتمام وتقدير التقدم المحرز في التحضير لقيام هذا التوافق في الآراء في البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووى وترى ان اعمال البرنامج يمكن ان تستخدم كأساس مثمر لاتخاذ القرارات بشأن المزيد من تنمية الاستخدام السلمي للطاقة النووية في مؤتمر من هذا القبيل تعقده الامم المتحدة .

Digitized by UN Library Geneva

الهنـــد

[١ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٨]
[الاصل : بالانكليزيـــة]

١ ــ لقد علقت الهند دائما اهمية كبيرة على استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولزيادة تعزيز التعاون الدولي في هذا الشأن .

٢ ــ وقد قدمت الهند ، وهي تسترشد بهذه الاعتبارات ، مساندة قوية للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما سعت دائما لتصحيح اى ضغط لا داعي له على مهامها التنظيمية ، مع زيادة تعزيـــز دورها في تشجيع التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ، ولا سيما توفير المساعدة التقنية للبلدان النامية . وان الهند لعلى اقتناع جازم بأن هذه هي افضل طريقة لتحقيق اهداف قرار الجمعية العامة ٣٢/٥٠ ، نظرا لأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما زالت هي افعـل اداة دولية في ميدان الطاقة النووية السلمية . ومن ثم ، فان افضل اطار للنظر في مسألة عقـــد اى مؤتمر دولي او مؤتمرات دولية لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الاغـــراض السلمية هو اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

هولنـدا

[٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٨]
[الاصل : بالانكليزيـــة]

١ ــ ان هولندا تحبذ التعاون الدولي الوثيق في استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية . وتوافق هولندا على هذا المبدأ بوصفها طرفا في معاهدة عدم الانتشار وعضوا في الوكالة الدوليـــة للطاقة الذرية . وتوافق هولندا على ضرورة زيادة تطوير هذا التعاون ، وستؤيد بنشاط الاشكـــال الجديدة للتعاون والرقابة الدوليين في هذا الميدان ، بغية تحقيق توافق دولي جديد فـــي الآراء بشأن استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية .

٢ ــ وينبغي ان يجرى التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلميـــة من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار نظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٣ ــ وقد نظرت هولندا فيما اذا كان هناك ما يدعو لعقد مؤتمر دولي او مؤتمرات دولية ، فـــي المستقبل القريب ، برعاية الامم المتحدة ، وفقا لما اشير اليه في القرار ٣٢/٥٠ . وترى هولنـــدا ان مثل هذا المؤتمر ، في هذه المرحلة ، يشكل ازدواجا للأنشطة المتعددة الاطراف الجاريـــة في هذا المجال . وفي هذا الصدد ، من رأى حكومة هولندا ما يلي :

../..

Digitized by UN Library Geneva

(أ) ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي المحفل المختص للمناقشات بشأن هذا الموضوع • ومؤتمر الوكالة المقرر عقده في سالزبورغ في عام ١٩٨١ يتيح كافة الفرص للنظر بتعمق في الموضوع ، هذا بغض النظر تماما عن الاجتماعات الاخرى التي تعقد برعاية الوكالة ؛

(ب) ان التقييم الدولي لدورة الوقود النووى المعقود حاليا يتيح فرصة طيبة لتبادل الآراء بصورة منهجية فيما يتعلق بجميع جوانب تطبيق الطاقة النووية في الاغراض السلمية ؛

(ج) ان جزءا كبيرا من المناقشات أثناء مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار ، الذى سيجرى في عام ١٩٨٠ ، سيكرس بلا شك للتعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية •

٤ — وعلى اساس هذه الاعتبارات ، خلصت هولندا الى انه لا توجد حاجة الى عقد مؤتمر وفقا لما اشار اليه القرار ٣٢/٥٠ ، وان من الافضل عدم عقد هذا المؤتمر في اطار منظومة الامم المتحدة •

Digitized by UN Library Geneva

الولايات المتحدة الأمريكيـــة

[٤ آب/اغسطـــس ١٩٧٨]
[الأصـــل بالانكليزيـــــة]

١ — مازالت الولايات المتحدة تؤيد تعزيز التعاون في مجال استخدام الطاقة الذريـــــة فـــي الأغراض السلمية . وهذا ما أعاد تأكيده في الآونة الأخيرة السفير يونغ بتاريخ ٩ حزيران/يونيه فـــي بيان أدلى به في اللجنة المخصصة لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح . ونحـــن نعتقد بأن التعاون النووي السلمي يجب أن يضع في الاعتبار ما لاهتمامات عدم الانتشار من أهميـــة قصوى ، كما أننا نعتقد بأن مثل هذه الاعتبارات يجب أن لا تتعارض مع ما تقدمه الطاقـــة النوويـــة من اسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بل ينبغي أن تعزز هذا الاسهام .

٢ — ومع ان الولايات المتحدة انضمت الى توافق الآراء بشأن القرار ٣٢/٥٠ خـــلال الـــدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، الا اننا شعرنا بالقلق ازاء الافتقار الى التوازن في الوثائق ذات الصلة المتعلقة بأخطار عدم الانتشار المرتبطة بمواصلة التنمية النووية السلمية . بيد أن مثل هـــذا المستقبل لا يمكن ضمانه الا عن طريق التعاون العالمي في ايجاد الظروف المواتيـــة لاستخدامهـــا استخداما مأمونا .

٣ — وفيما يتعلق بالفقرتين ٤ و ٥ ، فان الولايات المتحدة لا يمكنها في الوقت الحاضر أن تؤيد عقد مثل هذا المؤتمر . فنحن لا نعتقد بأنه سيأتي في المستقبل القريب وقت يمكن أن يمثّل — بلغة القرار — " مرحلة مناسبة " . ففي عام ١٩٧٩ يجب أن تبدأ الاستعدادات للمؤتمر الاستعراضـــي لمعاهدة عدم الانتشار المقرر عقده في عام ١٩٨٠ .

٤ — وستتيح المناقشات المتعلقة بهذا الاجتماع الهام للغاية فرصة كافية لاجراء حوار " بهـــدف تعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية " .

٥ — ان البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووي لا يزال جاريا حاليا وسيستمر حتى أواخر عام ١٩٧٩ . ويعتبر ذلك محفلا آخر لتبادل الآراء بشأن موضوع القـــرار .

٦ — وكذلك فان مؤتمر الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا لعام ١٩٧٩ سيتيح فرصة لمناقشـــــة المشكلة العامة المتعلقة بنقل التكنولوجيا الى العالم النامي — وهي الاطار العام الذي يدخـــل فيه موضوع القرار ٣٢/٥٠ .

٧ — وتعتقد الولايات المتحدة ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأي منظمات اقليميـــة موجـــودة حاليا هي أفضل الآليات المتعددة الاطراف لتعزيز التعاون النووي السلمي . فما زالت الوكالـــة الدولية للطاقة الذرية تقدم مجموعة متباينة من البرامج والاجتماعات والمؤتمرات الرامية الى تشجيـــع استخدام الذرة في الاغراض السلمية ، مع التركيز بصفة خاصة على العالم النامي . ويتيح المؤتمـــر

Digitized by UN Library Geneva

العام السنوى للوكالة الذى يعقد كل خريف محفلا لمناقشة هذا الموضوع . كما ان في مجلس الادارة نسبة كبيرة من التمثيل للبلدان النامية مما يتيح لها فرصة لممارسة نفوذ كبير على البرامج التي تهدف الى الاسهام في الوفاء بما للبلدان النامية من احتياجات مشروعة من الطاقة النووية . ونحن نعتقد ان أهداف القرار يمكن ان تتعزز بسهولة أكبر بالافادة من المؤسسة الدولية الوحيدة الموجودة بالفعل في اطار منظومة الامم المتحدة والمنشأة لهذا الغرض ، أى الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٨ - وفي هذا الصدد ، تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية حاليا بوضع الخطط لعقد مؤتمر آخر في سالزبورغ في عام ١٩٨١ ، بغرض مناقشة خيارات دورة الوقود . وسيكون هذا المؤتمر أيضا محفلا آخر لدراسة المسائل المماثلة لتلك التي يطرحها القرار ٣٢/٥٠ .

٩ - وبصريح العبارة ، يصعب علينا أن نرى كيف يمكن خدمة أهداف القرار ٣٢/٥٠ بمؤتمر دولي يعقد دون ان يكون للوكالة الدولية للطاقة الذرية دور رئيسي فيه . وترتيبا على ذلك ، ترى الولايات المتحدة الامريكية انه اذا عقد أي مؤتمر عملا بهذا القرار ، وجب ان يكون تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

١٠ - ولكن ما سبق لنا وأن عددناه أعلاه من الاجتماعات والمؤتمرات المتعلقة بالتعاون النووى السلمي كثير العدد . ومن المحتمل أن تستنفد هذه المؤتمرات وقت وموارد حتى أكبر الدول . ولهذا السبب وحده فنحن على اقتناع بأنه ليست هناك أى حاجة الى المؤتمر المقترح في القرار .

١١ - وختاما ، تعتقد الولايات المتحدة ، رغم انها تؤيد الأهداف التي سيعززها مؤتمر من هذا النوع ، ان هناك فرصا وافية لتشجيع مناقشة هذا الموضوع في المستقبل القريب ، وان عقد اجتماع آخر مثل هذا سيعد ازدواجا في العمل لا لزوم له .

اليابان

[٤ آب/اغسطس ١٩٧٨]
[الأصل بالانكليزية]

١ - ان حكومة اليابان تدرك أهمية التعاون الدولي في تعزيز استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ، وقد اشتركت بنشاط في الدراسات الجارية الآن في المحافل ذات الصلة مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتقييم الدولي لدورة الوقود النووى ، والرامية الى زيادة تطوير هذا التعاون .

٢ - وفي ضوء هذا ، من رأى الحكومة اليابانية أن على جميع الدول المهتمة تركيز جهودها في اجراء الدراسات المذكورة سابقا . وقد يؤدى عقد مؤتمر دولي للغرض نفسه ، برعاية الامم المتحدة ، قبل ان يتم الحصول على النتائج الكاملة لهذه الدراسات ، الى ازدواج الجهود الدولية بصورة لا داعي لها . وليست الحكومة اليابانية ميالة الى تحبيذ عقد هذا المؤتمر ، مهما كان القصد من اقتراح هذا المؤتمر نفسه جديرا بالثناء .

Digitized by UN Library Geneva

يوغسلافيا

[١٣ تموز/يوليو ١٩٧٨]
[الاصل : بالانكليزية]

١ - لاحظ العالم بقلق بالغ في الآونة الاخيرة ان مصادر الطاقة التقليدية الحالية آخذة في النضوب بسرعة ، ولذا اضحى مما لا غنى عنه لهذا السبب تنمية مصادر جديدة للطاقة . فقد استنفد بالفعل عدد كبير من البلدان المتقدمة النمو ، وكذلك عدد من البلدان النامية ، مالديه من مصادر الطاقة الحالية واجبرت تلك البلدان على التحول الى استخدام مصادر جديدة . والمصدر الوحيد الجديد والمستكشف والذى استخدم بالفعل على نطاق واسع هو الطاقة النووية . اما مصادر الطاقة الاخرى فهي لاتزال في طور البحث .

٢ - ونتيجة لذلك ، اصبحت الطاقة النووية ، في ظروف ازمة الطاقة وندرة المصادر التقليدية للطاقة ، عاملا جوهريا في زيادة تنمية الطاقة . فبدون استخدام الطاقة النووية تصبح التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجموعها امرا غير وارد . وقد قامت الدول الحائزة للاسلحة النووية وغيرها من البلدان المتقدمة النمو بالفعل بتطوير امكاناتها النووية ، او هي تعمل حاليا على تطويرها . وبهذه الكيفية اكتسبت مزية اقتصادية كبيرة على جميع البلدان الاخرى وبصفة خاصة على البلدان النامية . وفيما يتعلق بمسألة استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ، تعتمد البلدان النامية الى حد كبير على البلدان المتقدمة النمو ، لاسيما الدول النووية الرائدة .

٣ - وفي الوقت نفسه ، فان البلدان المتقدمة النمو ، وهي البلدان الرئيسية المنتجة والمصدرة للتكنولوجيا النووية والوقود النووى ، قد اظهرت بالفعل ميلا الى اضفاء الصبغة المؤسسية على ما تتميز به من مركز في ميدان الطاقة النووية ، وذلك عن طريق انشاء تجمعات اضيق مثل نادى لندن . وتواجه هذه السياسة الان ، وهذا امر لا مناص منه ، مقاومة من جانب البلدان التي ترى في استخدام الطاقة النووية وسيلة لحل مشاكلها المتعلقة بالطاقة . وهذه هي حالة البلدان النامية على وجه الخصوص .

٤ - وان مثل هذه النهج محاولة خطيرة لتقييد حق البلدان في الاستحداث المستقل للتكنولوجيا النووية لاستخدامها في الاغراض السلمية وفي الاستخدام الحر لمواردها الخاصة بها ، وفي الاتحاد والتعاون مع البلدان الاخرى في هذا المجال ، وما الى ذلك . ويمكن لكل ذلك ان يؤثر ، بل هو يؤثر بالفعل ، تأثيرا سلبيا على العلاقات الدولية بصفة عامة .

٥ - وغالبا جدا ما تبرر هذه السياسة بزعم ضرورة منع انتشار الاسلحة النووية . وقد ظلت يوغسلافيا ، هي وبلدان اخرى كثيرة ، توجه الانتباه باستمرار الى ما لهذه المسألة من أهمية حيوية والى الحاجة الماسة لحلها . بيد ان الجميع يتفقون على ان المشكلة ليست مشكلة تكنولوجية بل سياسية . ومن ثم لا يمكن حل هذه المشكلة بصورة فعالة وعلى اساس دائم الا بالطرق السياسية .

Digitized by UN Library Geneva

٦ - وترى حكومة يوغسلافيا ان حل هذه المشكلة يكمن في اتفاق جميع البلدان ، على اساس من المساواة ، على عدم نشر واستحداث الاسلحة النووية ، وفي امتناع الدول الحائزة للاسلحة النووية عن تكديس الاسلحة الذرية . ولا ينبغي لأى سياسة مضادة للانتشار ان يكون من أثرها تقييد نقل التكنولوجيا النووية ، ومن ثم تعميق العلاقات المتسمة بالاجحاف في ميدان الطاقة النووية . ومن شأن سياسة من هذا النوع ان تنتج حتما آثارا مناقضة لاهداف المجتمع الدولي المعلنة .

٧ - وسيؤدى اى تقييد لنقل التقنيات والتكنولوجيا النووية الى زيادة توسيع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ؛ وسيعرقل التنمية الطبيعية لقوى الانتاج المعاصر وانتفاع كل المجتمع الدولي بمنجزات العلم ، على اساس المساواة في الحقوق بين جميع الدول ، وفضلا عن ذلك فانه سينتهك حقها في التنمية الشاملة لمواردها الطبيعية .

٨ - ومن الناحية الاخرى ، فان البلدان التي وقعت معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وقبلت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يسعها الا ان تلاحظ بأسف انه لم تتحقق اى نتائج هامة فيما يتعلق بتنفيذ هذه المعاهدة . وبموجب المعاهدة المذكورة ، تلتزم الدول النووية باتخاذ تدابير فعالة لوقف سباق التسلح وكذلك باتخاذ تدابير فعالة في ميدان الاسلحة النووية بصفة عامة . وفي الوقت نفسه ، قبلت هذه الدول التزامات محددة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا النووية وخاصة الى البلدان النامية .

٩ - وترى حكومة يوغسلافيا ان ذلك يعتبر مشكلة معقدة للغاية تشمل جوانب عديدة عسكرية واقتصادية وسياسية وقانونية وايكولوجية ومعنوية وغيرها . ولهذا السبب بالتحديد ينبغي بحث المشاكل النووية بما تستحقه من اهتمام . وينبغي ان يكون البحث عن حلول جديدة متواصلا يشترك فيه المجتمع الدولي بأسره . ولهذا السبب فان من غير المقبول على الاطلاق ان تفرض بلدان منفردة او مجموعات من البلدان اية تدابير اضافية ، وعلى رأسها التدابير التي تعرقل التنمية المستقلة للطاقة النووية واستخدامها في الخطط الانمائية .

١٠ - وتنظر حكومة يوغسلافيا الى هذه المشكلة من ناحية التنمية الاقتصادية ايضا ، فنقل التكنولوجيا النووية نقلا حرا ودون تمييز له اهمية هائلة وحاسمة لتنمية قوى الانتاج في العالم بصفة عامة وفي كل بلد على حدة بصفة خاصة . وهو يتميز بأهمية حيوية بصفة خاصة في سد الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفي اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

١١ - وانطلاقا من ذلك ، تسعى يوغسلافيا ، سواء بمفردها او مع غيرها من البلدان غير المنحازة ، الى ضمان ان تحظى الحاجة الى تسهيل حرية الحصول على التكنولوجيا النووية ، المقترنة بدراسة متواصلة للاحتياجات ولامكانية قيام المجتمع الدولي باتخاذ تدابير اكثر فعالية لمنع انتشار الاسلحة النووية بقبول واسع النطاق . وتعارض هذه البلدان فرض اية قيود جديدة وشروط اضافية من جانب واحد على نقل التكنولوجيا النووية ، اذ ان ذلك يمكن ان يهدد برامجها في هذا الميدان . وحيث ان تنمية قوى الانتاج لا يمكن تصورها اليوم دون استخدام التكنولوجيا النووية ، فان البلدان النامية ،

Digitized by UN Library Geneva

في سعيها لضمان التنمية المستقلة فيها ، مضطرة ، بسبب القيود المفروضة على الحصول على التكنولوجيا النووية ، الى التعجيل بتنمية امكاناتها الخاصة بها رغم ما لهذه التنمية من اثر في الوقت الحاضر على استنزاف مواردها المادية المحدودة بالفعل .

١٢ - ونظرا الى الأهمية التي تعلقها البلدان النامية والبلدان غير المنحازة على هذه المشكلة فقد كرست اهتماما خاصا لهذه المشكلة في مؤتمر رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في كولومبو ، وفي الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي ، وفي اجتماع مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز المعقود في الفترة الاخيرة في هافانا ، وقد انصب الاهتمام بصفة خاصة على ناحية استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية . وتم التشديد على اهمية استخدام الطاقة النووية للتنمية الاقتصادية للبلدان النامية وعلى الحاجة الى مزيد من التعاون الدولي في هذا المجال بغية ضمان استخدام الطاقة النووية للوفاء بالاحتياجات الانمائية في البلدان النامية . وتم التأكيد على التزام البلدان المتقدمة النمو بتقديم المساعدة التقنية وغيرها من اشكال المساعدة في هذا الميدان الى البلدان النامية ، كما جرى الاعراب عن الامل في ان تبدى البلدان المتقدمة النمو مزيدا من التقدير والفهم لاحتياجات البلدان النامية من الطاقة . وفي الوقت نفسه ، تبذل البلدان النامية الجهود بغرض تأمين الوصول الى منجزات التكنولوجيا والعلم ، مما يسرع بعملية تنميتها الاقتصادية المستقلة وتوسيع نطاق تعاونها الاقتصادي المتبادل .

١٣ - وستلتزم يوغسلافيا بهذا الموقف نفسه في المؤتمر المقبل لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في بلغراد . وترحب بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية ايضا بقرار الامم المتحدة القاضي بعقد مؤتمر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في بوينس ايرس . وهي تتوقع ان يسهم هذا المؤتمر في قبول التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كعامل هام في ميدان التعاون التقني . وتتوقع البلدان النامية ان يتمخض مؤتمر الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا في فيينا عن نتائج هامة .

١٤ - لقد بحثت مشكلة استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية من قبل عدة تجمعات علمية دولية في الآونة الاخيرة (برسيبوليس وسالزبورغ ، فيما يجرى التقييم الدولي لدورة الوقود النووي) . وقد اكدت نتائج هذه التجمعات ايضا اهمية هذه المسألة وأهمية حل مشكلة استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية . ويمكن لمؤتمر يهدف الى النهوض بالتعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ، كذلك الذي اقترح في دورة الجمعية العامة في السنة الماضية ، ان يستفيد من هذه النتائج .

١٥ - ويجب استعراض نشاط ودور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في اطار مثل هذا المؤتمر . وتعتقد حكومة يوغسلافيا ان الوكالة يمكنها ان تضطلع بدور هام ، في المقام الاول ، عن طريق تعزيز تنمية ونقل التكنولوجيا النووية للاغراض السلمية الى جميع البلدان ، وبصفة خاصة الى البلدان النامية التي لا توجد تحت تصرفها هذه التكنولوجيا والطاقة .

١٦ - وفي هذا الصدد ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ان تقاوم جميع الاتجاهات المتعارضة

Digitized by UN Library Geneva

مع اهدافها ونظامها الاساسي . وينتظر منها ايضا ان تسهم في تقليل خطر انتشار الاسلحة النووية بأن تبدأ بوضع تدابير وافية ضد اى اساءة استخدام يمكن ان تحدث . وينبغي للوكالة ان تكيف نفسها مع الحالة المعقدة الجديدة . ويجب ان تحصل البلدان النامية على المكان والدور اللائقين لها في الوكالة . فان هذا من شأنه ان يخلق ظروفا مسبقة لاضفاء الصبغة الديمقراطية الاصيلة على العلاقات في اطار اللجنة . وتتوقع البلدان النامية في تنفيذها لبرامجها النووية ، ان تقدم الوكالة المساعدة لها في اشكال جديدة من حيث النوعية . وهي تعتمد على الوكالة في مقاومة فرض اية تدابير يحتمل ان تعرقل او تحد انشطتها في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين ، وفي التأييد التام للاعمال الرامية الى تمكين هذه البلدان من أن تصبح مستقلة قدر الامكان في مجالات من بينها مجال استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية .

١٧ - وتشعر يوغسلافيا ان الدورة الاخيرة للجمعية العامة للامم المتحدة قد اثبتت ان مشاكل استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية تتسم بأهمية من الدرجة الاولى وان المشاكل المتراكمة تجعل ايجاد حل عاجل لهذه المشاكل امرا محتما . (تناولت قرارات الجمعية العامة ٣٢/٣٦ و ٣٢/٤٩ و ٣٢/٥٠ و ٣٢/٨٧ و ٣٢/٨٧ هذه المشكلة) .

١٨ - وقد تأكد ذلك أيضا باعتماد القرار ٣٢/٥٠ بتوافق الآراء ، وهو القرار الذى دعا جميع الدول الى النظر في أمر الدعوة الى عقد مؤتمر دولي أو مؤتمرات دولية ، في مرحلة مناسبة ، تحت رعاية منظومة الامم المتحدة ، بهدف تعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وفقا لأهداف القرار المذكور آنفا .

١٩ - وتؤيد حكومة يوغسلافيا فكرة عقد مؤتمر دولي ، في مرحلة مناسبة ، على مستوى الحكومات وتحت رعاية منظومة الامم المتحدة ، بهدف تعزيز التعاون الدولي في الاستخدام السلمي للطاقة النووية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وسيبحث المؤتمر جميع جوانب استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وسيعالج المواضيع التالية :

(أ) الجوانب الاقتصادية والسياسية للطاقة النووية في العالم (شروط وامكانيات التعاون في هذا المجال ؛ اسقاطات التنمية العالمية والاقليمية والوطنية ؛ امكانيات التمويل وشروطه ومشاكله ؛ مدى توفر المواد الخام ومدى الحاجة اليها) ؛

(ب) التكنولوجيا النووية وامكان نقلها (مشاكل النقل ؛ التعاون الصناعي - الامكانيات والشروط ؛ مشاكل اتحاد البلدان بغرض تنفيذ برامج التكنولوجيا النووية ؛ استخدام التكنولوجيا النووية في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية) ؛

(ج) المواد الخام النووية واستخدامها (اسقاطات المواد الخام النووية في العالم ؛ تقديم المساعدة فيما يتعلق بالتنقيب عن المواد الخام النووية في البلدان النامية ؛ ظروف النقل الحر المأمون للوقود النووى ؛ امكانية اتحاد البلدان بغرض تأمين الوقود ودورة الوقود ؛

Digitized by UN Library Geneva

(د) مشاكل اساءة الاستخدام المحتملة للطاقة النووية (الأمن الشامل في هذا المجال ؛ نظم السلامة الوطنية ؛ نظم السلامة الجماعية ؛ الالتزامات الدولية لمستخدمي الطاقة النووية) ؛

(هـ) الجوانب القانونية لتنمية التكنولوجيا النووية واستخدام الطاقة النووية (الانظمة القانونية المتعلقة بسلامة المنشآت النووية ؛ النظم الوطنية والدولية للوائح والضمانات القانونية) ؛

(و) مشاكل البيئة البشرية فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا النووية ؛

(ز) التعاون العلمي والتقني (امكانيات وشروط البحث المشترك وتبادل المعلومات وتدريب الأفراد) ؛

(ح) دور المنظمات الدولية (الوكالة الدولية للطاقة الذرية ـ نقل التكنولوجيا والضمانات ؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ـ المساعدة التقنية ؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ـ مشاكل البيئة البشرية ؛ وكذلك أنشطة الوكالات الدولية الأخرى في هذا الميدان) ؛

(ط) اسهامات التجمعات الدولية في تنمية التكنولوجيا النووية (برسيبوليس ، سالزبورغ ، البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووي ، مؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في بوينس أيرس ، مؤتمر الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا في فيينا) .

٢٠ ـ وأخيرا ، تود حكومة يوغسلافيا ان تؤكد انه ينتظر من الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، وبصفة خاصة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أن تسهم من جانبها في عقد المؤتمر الدولي الآنف الذكر وفي نجاحه .

Digitized by UN Library Geneva